

عرض كتاب

أي مستقبل للأنثروبولوجيا في الجزائر؟ - منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، 2002. مؤلف منسق من طرف : نذير معروف، فوزي وخديجة عادل.

يشتمل هذا المؤلف على مادة وقائع الملتقى الدولي المنظم من طرف مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، وجامعة منتوري بقسنطينة بتيميمون في الفترة بين 22 و 24 نوفمبر 1999. وقد اقترن انعقاد الملتقى مع وفاة المغفور له الأستاذ فوزي عادل رئيس المجلس العلمي لمركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية الذي يعود إليه فضل الإعداد العلمي والتنظيمي لمحاوَر هذا الملتقى. وقد أشادت مديرة المركز السيدة نورية بنغريط رمعون في افتتاح الجلسات بالالتزام العلمي لعادل فوزي، ونزاهة المثقف وتواضعه، وهي صفات لازمتها طيلة الفترة التي أشرف فيها على الهيئة العلمية للكراس. ودعت المشاركين إلى اعتبار الملتقى صيغة لتكريم الرجل، كما حددت الإطار العلمي لهذا الملتقى الذي يندرج ضمن تقاليد يكرسها المركز باستمرار، إثراء للمعارف العلمية المرتبطة بإشكاليات بحثية، وتمحيص المقاربات المنهجية، رغبة في تحصيل مبادلات علمية بين الباحثين الجامعيين.

يقدم مؤلف " أي مستقبل للأنثروبولوجيا في الجزائر؟ " نموذجا هاما لنوعية المعارف التي أصبحت متداولة في باب البحث عن مستقبل الأنثروبولوجية، وما يرتبط بها من موضوعات. صدر المؤلف في ما يقرب من 370 صفحة، وتضمن أزيد من 28 بحثا في خمسة محاور كبرى، منظمة لمادته ومعطياته النظرية. وقد عكست أوراقه جملة من المعطيات المعبرة عن وجهات نظر متعددة، وذوات مختلفة، وهو الأمر الذي سمح بتركيب مؤلف، تقاطعت فيه لغات ومفاهيم، وتخصصات، ومناهج عديدة ومتنوعة، ليتحول إلى مرجع يثير مساءلات جادة عن مستقبل الأنثروبولوجية في الجزائر والدول المغاربية.

ويتضح من مجمل العناصر التي اختصرنا في إطارها المضامين العامة لمحتويات المؤلف، أننا أمام جهد جماعي متميز في الموضوع، ومتميز في الطرح أيضا. ومن

الأمر البارزة صدور فصول هذا العمل ضمن تصورات نظرية متماسكة، تمسك بالموضوع، وبناتجته العامة.

وإذا كنا أثنينا على مادة المؤلف، ومضامينه، والجهود المبذولة فيه، فإننا ننبه إلى وجود أخطاء لغوية وإملائية (كثيرة)، كان ممكنا تلافيها في القسم الصادر باللغة العربية.

تركز المداخلات المتضمنة في هذا المؤلف على اختلاف مواضيعها على طروحات متقاربة جدا، تتموقع أساسا في المسألة التي طرحها عادل فوزي في إشكاليته : "هل بإمكاننا أن نصبح فاعلين في حقل الأنثروبولوجيا بعدما كنا موضوعا غرائبيا لمدة من الزمن؟ وبأي ثمن؟ وماذا نفعل بالإرث المتراكم؟ وهل يمكننا استخلاص الدروس والاستفادة منهجيا من التحقيقات جميعها التي جرت حتى الآن؟ ماذا نفعل بالإرث؟ كيف نستغله ضمن مقاربة جديدة؟ كيف ننتقل من وضعية الموضوع إلى وضعية الفاعل؟" من أجل الإجابة على بعض هذه التساؤلات، وزعت المداخلات المقدمة باللغة العربية عبر أربعة محاور أو فصول*، خلافا للمادة المقدمة بالفرنسية التي اشتملت على خمسة محاور أو فصول.

ويتعلق الأمر ب :

1- أسئلة منهج

2- الأنثروبولوجية والتناظم.

3- الأنثروبولوجية الثقافية محل تساؤل 4- أقاليم بعيدة، حقائق قريبة.. يتساءل مولاي الحاج مراد عن الأسباب الخفية التي تقف عائقا في سبيل تطور التحقيق الميداني في الدراسات الأثروبولوجية بالجزائر، ويعرض للأسباب التي أسهمت في تطورها في المجتمعات الغربية، في عرض مقارن ثري، ومقنع. وقد اقترح عددا من الطروحات من شأنها إعطاء نفس جديد للدراسات الأثروبولوجية بالجزائر اعتمادا على التحقيقات. ودعا بالمناسبة الباحثين إلى الإسهام العلمي بهدف تجاوز التأويلات التي ألصقت بالمادة.

ويطرح محمد حمداوي في المحور الثاني "الأنثروبولوجية والتناظم" موضوع "القرابة والسلطة عند ابن خلدون : البذور الجنينية لأنثروبولوجية سياسية" يثير من خلاله إشكالية منفتحة على أجوبة عديدة، تتخللها فرضية "أن علم الأنثروبولوجية السياسية يندرج موضوعا ومنهجيا ومضمونا ضمن ما قدمه ابن

* - ينظر القراءة المخصصة لهذا الجانب من قبل حسن رمعون، وهي قراءة شاملة لمادة المؤلف، لكنها مركزة أكثر على المادة المقدمة باللغة الفرنسية.

خلدون في مقدمته الشهيرة"، ويحاول الباحث أن يقدم تعليلا في هذا الصدد عن طريق مقارنة الإطار المعرفي الذي أفرز ظاهرة الخلافة، وجعلها تتحول فيما بعد إلى ملك في عهد ابن خلدون، والإطار المعرفي الذي أفرز الدولة الغربية وأجهزتها ومؤسساتها السياسية. واستخلص في نهاية مداخلته "أن الإنصاف التاريخي والعلمي في حق صاحب علم العمران البشري يضطر الباحث إلى القول بأنه ليس كثيرا على ابن خلدون أن نصف علمه بالأنثروبولوجية السياسية في صورتها الجنينية."

ويتساءل خالد محمد في موضوعه الموسوم : "التحولات الاجتماعية والممارسات الدينية" عن مدى صدق مقولة اختفاء نمط الحياة الريفية في الجزائر عبر انتقال جزء من الريف إلى المدينة، وما تبقى منه تكيف مع نمط الحياة الحضرية. ويقدم عددا من التحفظات حول هذه المقولة، ويرى "أنه على الرغم من انتقال نمط الحياة الحضرية إلى الريف، فإن عالم الريف ما يزال يحتفظ ببنياته التقليدية القبلية، وأسلوب إنتاجه الفلاحي، وإدراكه الزماني." واستثمرا لهذه الحيثية، بحث في المعتقدات التقليدية والممارسات الدينية حاضرا، عبر التساؤل عن دور المدينة والمدرسة في تبليغ المعرفة الدينية والحلول مكان المؤسسات التقليدية : المسجد والزاوية. واستخلص أن عمق النقاش في الجزائر، وفق الفكر، وضعف التنظيم للتيارات المتصارعة حول المجتمع، حول الأنظار عن الأزمة الحقيقية التي تضرب المجتمع، واختزلها ضمن عمق أزمة دينية.

"الإطارات الصناعية : هل هم نخبة اجتماعية ؟ " للباحثين : عنصر العياشي وبوطمين ليلي. يقدمان فيه بحثا ميدانيا ثريا حول دور الإطارات الصناعية الوطنية في تسيير هياكل مركب الحجار المشكل من ثلاث مؤسسات رئيسية، وآلاف العمال من جنسيات مختلفة، ويتتبعان المسار الاجتماعي والمهني لهذه الفئة عن طريق استخدام "التحليل الميحية" بواسطة المقابلات نصف الموجهة، وتوزيع استمارات استبيان. وقد بينت نتائج هذه الدراسة الثرية بالمعطيات البحثية، والنتائج العلمية المستثمرة من خلال الاستمارات والبيانات، والتحليل والمقارنات الغموض المحيط بتعبير "الإطار"، حيث يبدو هذا اللفظ مائعا، يصعب تحديده بدقة، وهو ما أثار شهية الباحثين في الاستطراد حول أصول هذا المصطلح، وميادين استخداماته في حقول متنوعة. كما كشف البحث عن تماثل وتجانس الأصول الاجتماعية للإطارات الصناعية في الجزائر في ظروف

ونمط الحياة، حيث تعيش الغالبية على أجور متوسطة، وتميل إلى حياة الغربية والانغلاق على النفس، وتشعر بالإقصاء من الديناميكية الاجتماعية والاقتصادية بخصوص ممارسة السلطة والمشاركة في اتخاذ القرار.

ويختار محمد داود في مداخلته " البعد الأنثروبولوجي للنص الأدبي " للحديث عن العلاقة بين المقاربات المنصوية في مجال العلوم الإنسانية، ويركز على النظرة المتكاملة التي تحاول أن تستفيد من مختلف نتائج العلوم الإنسانية، وبخاصة الأنثروبولوجية حول مسألة التمثل، والتمثل الرمزي، "وهو الإطار الأنثروبولوجي الواسع الذي يدعو لوضع النصوص الأدبية في مجموع النتاجات التي يحاول الإنسان بواسطتها معرفة العالم، والآخريين، وبالتالي معرفة ذاته أيضا. "وقد دعم بحثه بعدد من النماذج التطبيقية المستخلصة من نصوص روائية جزائرية تعكس مدى تقارب المنهجين الأدبي والأنثروبولوجي في وصف الظواهر الإنسانية، وتفسير الإنتاجات الخيالية لتي تفرزها المجتمعات المغاربية.

وفي الفصل نفسه يعالج بهادي منير "مفهوم الخصوصية الثقافية في الخطاب الأنثروبولوجي المعاصر"، ويربطه بدراسة الظاهرة اللغوية المتمثلة بالخصوص في الخطاب الديني، ويرى أن "الخطابة ومجازها واللغة بشكل عام بالنسبة للأنثروبولوجية المعاصرة (تعد) عاملا أساسيا في دراسة المخيال الديني والسياسي والمنظومة الرمزية للمجتمع الجزائري."

ويتعرض محمد سعيدي إلى " دلالة الاسم ومرجعياته مقارنة أنثروبولوجية"، في بحث ثري وشيق، يستدعي فيه الباحث المرجعيات العربية القديمة في اختيار الأسماء، والدلالات المترتبة عنها، ويناقش بعمق ما أحدثته الفترة الاستعمارية من تشويهات بإدخالها صيغة جديدة مركبة من اسم ولقب، وهي الصيغة التي تحتاج اليوم إلى دراسة وتمحيص من قبل الباحثين الاجتماعيين.

وينتهي القسم المخصص للمادة المقدمة بالعربية بمداخلة محمود عبد العزيز حول : "مدخل لدراسة أنثروبولوجية المستقرات البشرية في البادية الشمالية الأردنية"، وتعتبر هذه المداخلة جزءا من مشروع دراسات ميدانية يجريها الباحث في البادية الشمالية من قطر الأردن الشقيق، وهي تعكس نوعية البحث الأنثروبولوجي في البلاد العربية وتقدم إمكانية البحث مستقبلا عن أشكال التعاون بين الجامعات العربية ومراكز البحث التابعة لها.

عبد القادر شرشار

مروش، لمنور : أبحاث في تاريخ الجزائر العثمانية العملات، الأسعار والمداخيل من 1520 إلى 1830. - باريس، دار النشر بوشن، 2002. - 314 ص

يمثل هذا الكتاب دون تردد منعظا في الدراسات التاريخية حول الجزائر بصفة عامة، والفترة العثمانية بصفة خاصة. تحت عنوان عام وشامل "أبحاث في تاريخ الجزائر العثمانية" وعنوان فرعي دقيق ومحدد : " العملات، الأسعار والمداخيل من 1520 إلى 1830 "قدم لنا الأستاذ لمنور مروش مقاربة جديدة لتاريخ الجزائر، إذ ركز على جانبه الاقتصادي في شقه الرقمي والحسابي والكمي واهتم بتوضيح أنواع العملات وفك رموزها وقيمتها المستقرة والمتحولة عبر ثلاثة قرون.

يبدو من العنوان أنه مركز على جوانب تقنية تهتم قطاع الاقتصاد في شقه العددي والرقمي والحسابي... الواقع لا تمثل دراسة الأسعار ومسارها وحركة المداخيل وتفرعاتها سوى مفتاحا لتفسير التراكمات الاجتماعية والتحولت السياسية ولذا أثر المدى الطويل شمل مدة الحكم العثماني في الجزائر.

بدأ بالتعريف بالعملات المتداولة وعلى رأسها الريال الإسباني وبيّن قيمتها المختلفة و تواجد الزياني السابق عن العثمانيين مع السلطاني وغيره، كما أظهر الفرق بين العملة المعدنية الحقيقية المتداولة وعملة الحساب التي تقدر بها المبادلات والأجور والأسعار في الدفاتر والدواوين. ويفسر بذلك استمرار بعض العملات في التداول الرسمي دون وجودها في الميدان.

مع هذا لازال الخلط ممكنا ما دمنا نفتقد إلى قاموس عربي فرنسي يقابل بين العملات لأنها لا تحمل نفس الأسماء بل وتختلف تماما في بعض الأحيان، فضلا عن تقسيماتها غير العشرية.

قبل دراسة المداخيل ومصادرها وتوزيعها أثر التعامل مع الأسعار، و لهذا الغرض سجل كل ما ذكر حولها بالنسبة لكل أنواع المواد. واختار القمح والزيت من بين المواد الغذائية مقياسا لكونها مواد غذائية أساسية فضلا عن وفرتها وتواجدها في الأسواق الداخلية وفي قائمة الصادرات.

يعد القمح والزيت ضمن المصاريف الاعتيادية للبايلك والأوقاف وهي مذكورة في الحسابات الأسبوعية لتلك المؤسسات التي تركت أرشيفا غزيرا وثريا بالمعلومات. مما يسمح للباحث من متابعة أسعارها وتركيب مجموعات متكاملة نسبيا، ومتسلسلة لتحليل حركتها على مدى عشرات السنين في كل مرة. توجد

ثغرات في الوثائق ومن ثم في المعلومات حاول تجاوزها بتقسيم مدة الحكم الإجمالية إلى فترات متكاملة وذات معنى من حيث مميزاتها من جهة وأخضع النتائج للمقارنة بتوظيف الشذرات المتناثرة هنا وهناك حول الأسعار من جهة أخرى. فاتخذ نماذج من كل من وهران وعنابة وقسنطينة والجزائر العاصمة كلما وجد إلى ذلك سبيلا.

كما عمل على التمييز بين المصادر الأوروبية والعثمانية لاختلاف طبيعتها ومن ثم محتواها وطبيعة المعلومات المستقاة منها. تتمثل المصادر الأوروبية أساسا في الوثائق القنصلية وغرف التجارة أو في ملاحظات الرحالة والإخباريين أما الوثائق العثمانية فهي رسمية في مجملها نابعة من إدارات الدولة وتتمثل في عقود التركات وكذا الأوقاف وما شابههما من وثائق بيت المال أو البايك، فضلا عن بعض القوانين التنظيمية القليلة في واقع الأمر.

وعليه تتداخل في الكتاب الملاحظات المنهجية مع المعطيات المعرفية وهذه طريقة مفيدة للباحثين إذ يقفون في كل آن على مختلف المصادر وما تسمح به وكيف تفيد بإشارات عابرة في توضيح مسألة أو سياق، وكيف يمكن توظيفها بصفة مباشرة وأخرى غير مباشرة.

وتكشف المعطيات التي حللها لمنور مروش عن المجهود الضخم الذي قام به المؤرخ في جمع شتات الأسعار المتناثرة في روايات ورحلات وعقود متنوعة وتركيب سلسلة المداخل.

فهذا حسن الوزان يصف إحدى أسواق مدينة قسنطينة ويستشهد بوفرة الإنتاج والمعروض وقدم سعر التمر فيها. فقارنها ليس بالتمر لأنه لا يذكر في نفس الفترة إنما لاحظ أسعار مواد أخرى واتخذ هذه الأسعار المنعزلة عن بعضها البعض، رغم قلة دلالتها الإجمالية، معالم للمقارنة مع فترات أخرى وبلدان أخرى كي تبيح عن معناها.

تميزت فترة 1580-1620 باضطرابات نقدية خطيرة تمثلت في انهيار قيمة الريال، العملة القاعدية في تلك الفترة، تزامنت مع ارتفاع كبير للأسعار وخاصة في العقارات والأراضي. لكن هذه الفترة عرفت أيضا ازدهارا خارقا للعادة مرتبطا بالقرصنة.

رغم استقرار العملة في الفترة ما بين 1630-1685 إلا أن الجزائر عرفت مجاعات وأوبئة من أكثرها فتكا وضراوة وقسوة تزامنت مع اضطرابات سياسية وعدم استقرار لا سابق لها.

بالمقابل يمكن أن يصادف الاستقرار التقدي تونزًا في المجال السياسي وازدهارا اقتصاديا طويل المدى. وهذا ما ميز النصف الثاني من القرن الثامن عشر. ثراء وازدهار حقيقيين، لكن يجب الحذر من التعميم إذ مس الجزائر والمناطق المصدرة من قسنطينة و وهران واستفادت منه المجموعات الحاكمة واتباعهم.

كما يلاحظ فيما بين 1798-1815 تزامن استقرار العملة مع ارتفاع في أسعار المنتوجات الفلاحية. وقد زادت هذه الأسعار في بعض المناطق نتيجة تدخل السلطة لاستغلال زيادة الصادرات لصالحها. كما حاول الحكام بإجراءات غير ناجعة التحكم في أسعار الحبوب واستقرار العملة خوفا من الثورات الشعبية والعسكرية. إنها فترة رخاء مالي وغنائم بحرية بموازاة توتر وعدم استقرار في الساحة السياسية. كما خصص فصولا لأسعار المواشي وكذا المواد الصناعية وغيرها حسب الفترات.

أما عن حركات الأسعار والمداخيل التي رصد مؤشراتهما وتبع تياراتها عبر القرون الثلاثة فيرى في مسارها العام ما يدعم النموذج الذي اقترحه إرنست لابروس Ernest Labrousse والذي وجد تطبيقه على أزمت المعاش والتغذية التي عرفتھا الجزائر العثمانية. ويستدل مروش على ذلك بنتائج الدراسات التاريخية حول البلاد العربية وتركيا في نفس الفترة والتي تصور أوضاعا مماثلة دون اللجوء إلى نفس النظرية وإن برهنت على فعاليتها في المستوى العالمي من خلال الحالات المبحوثة.

بعد حركة الأسعار تناول بالتركيب والتحليل حركة الأجور والمداخيل وهي أوضح للقارئ إذ صنف الثروات الكبرى والمتوسطة والدنيا بأمتلة ونماذج متنوعة، بجانب هذا توفرت لديه كميات كبيرة من المعلومات حول مواد البناء مثلا فوظفها في دراسة أجور العمال وطريقة العمل والمواد المستعملة... مما يشكل منجما هائلا يغرف منه كل الباحثين من كل التخصصات.

عند دراسة المداخيل التي توصل إلى تصنيف أصحابها من حيث مستوى الثروة ومن حيث الفئات الاجتماعية المهنية يخلص لمنور مروش إلى أن "أسرع

السبل لاكتناز الثروات والاعتناء هي المناصب السياسية والعسكرية ومهما كان وضع المدينة أو الاقتصاد فالحاكم فيها غني وثري...

عرج بطبيعة الحال على رياس البحر والقراصنة لما أشيع عن ثرواتهم. تمثل مصدرها في غنائم البحر ثم وضعيتهم و مكانتهم في البحرية في الريادة والرياسة في مصاف الحكام السياسيين إذ حدث أن نافسهم سمعة أو سلطة مثلما حدث مع الرئيس حميدو (1815) أو على نشنين (1645). كما تكشف الدراسة أو تؤكد في الواقع تظافر العلم والتجارة لترسيخ العائلات العلمية الكبرى بين الأعيان وذلك عن طريق المصاهرة، وساق مثل السعيد قدورة والشريف الزهار وغيرهما.

وأما الحرف فهو عالم متنوع، يوجد به تراتب بين الحرف وداخل الحرفة ذاتها. ولا يعني دائما أن أمين الجماعة هو الأغنى لكن أمين الأمناء وهو منصب تنسيق بين الجماعات الحرفية والسلطة يعود على صاحبه بالمال والجاه وأصبح متوارثا في عائلة الشويهد، وهي عائلة من أصل اندلسي تكونت ثروة مؤسسها من النشاط البحري أولا ثم من التجارة الخارجية.

لا يسعنا إدراج كل الموضوعات التي تناولها ولا كل الشخصيات التي ذكرها في سياقه وإنما يمكن أن نستقي من الخاتمة المسائل التاريخية التي طرحها وأراد توضيحها قدر الإمكان.

لقد توصل في باب العملة أنها ليست المحرك الوحيد والأساسي للحياة الاقتصادية وإنما هي وسيلة بين أخرى يلجأ إليها الرجال في ظروف معينة.

و يستخلص الباحث أن طبيعة "العلاقات مع العالم الخارجي هي التي قَوَّيَتْ أشكال تلك التبعية المتفردة" التي عرفتها الجزائر العثمانية وهي القوية الضعيفة ثم يتساءل "لماذا بقيت عملة الجزائر تابعة لعملة أجنبية لأكثر من نصف قرن خاصة أن الريال الأسباني يرد من بلاد كانت في حرب مستمرة مع دولة الجزائر؟ كيف يمكن تفسير أن هذه العملة نفسها يعاد توظيفها واستعمالها بعد قطع أطرافها وتفصيلها في مرسيليا في أشكال متنوعة باتفاق مع حكام الجزائر؟ فضلا عن أنها منحت لعملة الجزائر الفضية اسمها الرسمي الريال والدور".

استمرت هذه التبعية النقدية فيما سماه لمنور مروش "قرن القمح" (1745-1815) ردا على "قرن القرصنة" وهو قرن قصير من حيث عدد السنوات، لكنه تميز بازدهار متصاعد ابتداء من 1765 ويمكن مقارنة نشاطه وانعكاساته بمختلف الطرق. ويعطي مثالا على ذلك فيما "لاحظه العديد من المؤلفين والشهود

الأوروبيين من وفرة النقود في الجزائر فجعلوها سببا لارتفاع الأسعار بداية من التسعينيات. "وقد شرح لمنور مروش كيف أن تلك النقود كانت تأتي من موارد مزدوجة بين القرصنة والتجارة الخارجية من جهة، ومن القيمة العالية لما دفعته اسبانيا بالريال عند اتفاقيات السلام والتجارة بين البلدين. إن تظافر هذه الموارد فيما يعرف بربع القرن الأغنى من حيث كمية العملات الصعبة التي دخلت البلاد (1792-1815) قد أعطى حسب تقديراتنا أقل من مليون ريالاً صعبة سنوياً.

لقد أخل هذا المبلغ بالوضع النقدي ومس حركة الأسعار و حسن الظروف الاجتماعية لسكان المدن وأثرى بصفة مذهلة المجموعات الحاكمة. نتجت كل هذه التحولات عن مبالغ في الواقع محدودة مقارنة بقيمة حجم التجارة الخارجية لمدينة مرسيليا دون المقارنة مع إنجلترا أو هولندا في نفس الفترة. هذا حسب مروش ما يثبت محدودية هذه الثروة ونسبيتها.

يلاحظ القارئ كيف يصل لمنور مروش إلى درس في التواضع عندما يفرض الباحث على نفسه قراءة النتائج بعيداً عن الشوفينية الضيقة. ربما كانت الأموال طائلة ولكن في المستوى المحلي فحسب. ويكمل الشرح بتحليل مكانة القطاع التجاري الذي لعب دوراً محركاً في التحولات الداخلية وإن بقي هامشياً في حجمه. ويفسر هذا الوضع بأن هذه التجارة في شطرها الأكثر نشاطاً والأكثر بروزاً والموجهة نحو الخارج كانت رهينة عوامل خارجة عن سلطة أهل البلاد. بقدرتها على إثراء المجموعات الحاكمة مؤقتاً ورفع مستوى مجموعات أخرى بدت التجارة الخارجية وكأنها عنصر إعادة التراتب الاجتماعي، كما رسخ هذا القطاع التبعية نحو أوروبا. فالتداخل مركب ومتعدد الأشكال. فالثروة تولد حاجات وأذواق جديدة ومن ثمّ تزداد الطلبات على المواد الكمالية والرفه المنزلي القادمة من أوروبا... إن مطلب الحداثة فيما له من ضرورة ومشروعية قد يكون في مثل هذه الحالة عامل تبعية أيضاً.

لا مناص في الأخير من تحليل الأزمة التي أدت إلى انهيار الحكم العثماني وسقوط الجزائر تحت الاحتلال الاستعماري. يرى أنها أزمة عميقة ضربت المجتمع الجزائري. قد فسرتها عدة أعمال وأبحاث بأسباب طبيعية. صحيح أن المحاصيل الضعيفة والأوبئة تتابعت في وتيرة فظيعة: كأن دورة خراب ودمار تبعت دورة حياة وانتعاش. لم تكن مسؤولية الرجال قليلة. كان أصحاب

الامتيازات يحمون أنفسهم دون اهتمام بباقي السكان. فضلا عن أن موجات التمرد وعمليات القمع التي تتبعها قد خلخلت النظام الاقتصادي والاجتماعي وساهمت في تعميم الخراب. "ولن يتابع آخر قرن من حكم العثمانيين في الجزائر، يلاحظ أن للالتقاء بين شمال وجنوب المتوسط آثار مركبة ومتناقضة. لقد لعب دورا في ازدهار القرن 18م وفي الانهيار الذي تبعه. لقد كشف عوائق في التركيبة التي جعلت اقتباسات الحداثة في أشكالها الدخيلة وغير المهضومة لا تعمل كدافع لعجلة التقدم وإنما كعوامل اضطراب واختلال للتوازنات. إن ليل الاستعمار الطويل قد تم التمهيد له مثل الأزمة الاجتماعية التي سبقته بروابط تبعية نسجت في إشراقات القرن الثامن عشر. "

يعد هذا الكتاب الثري موسوعة للقارئ الفضولي الذي يبحث عن معلومات تفصيلية حول مختلف المسائل وهو في ذات الوقت درس منهجي في كل فقرة وكل فصل، إذ لا يهمل الإشارات التي من شأنها التوضيح أو التنبيه لطبيعة المصدر أو مميزات الظرف التي قد يضعف المعلومة بوضعها في سياقها أو تزيدها قوة واستدلالات. قد لا يخلو الكتاب من بعض النواقص ولكنه مجهود جبار كرس به لمنور مروش مساره العلمي.

لقد استعمل المصادر في تقاطع وموازة وتكامل رغم اختلافها وهذا يحتاج إلى قدرة على التركيز كبيرة وصبر طويل لرصد التكامل. و وينم الكتاب عن إلمام موسوعي بكل ما نشر حول الجزائر العثمانية وقراءة دقيقة للمصادر الأرشيفية وظف فيها تحكمه في اللغة العربية والفرنسية على حد سواء. كما ثمن هذه المعرفة الحميمة بالموضوع بموقف منهجي ونقدي صارم.

فاطمة الزهراء قشي